E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧١
Issue 71

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٢
Oct. - Nov. - Dec. / 2022

قضايا سياسية
العدد ٧١
٢٠٢٢

طبع في
الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011 م.م إياد مالك عبد المجيد أ.م.د عبد القادر دندن	1_ 12
2	ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الباحث جمعة عادل علي فيحان	13_27
3	المقومات الجغرافية والسكانية وتأثيرها في قوة روسيا الاتحادية الباحثة حنين إبراهيم عبدالله ا.م.د احسان عدنان عبدالله	28_36
4	التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط دموع قاسم كريم أ.م.د باقر جواد كاظم	37_49
5	صنع السياسة العامة في العراق بعد العام 2005 الباحث داخل عبد الحمزه هنين أ. د. فراس عبد الكريم البياتي	50_ 65
6	حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة م. م . سالي سعد محمد أ.د. أحمد عبد الله ناهي	66 _ 75
7	مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية علياء حميد خيون أ.م.د نور عبدالاله عجرش	76_84
8	التكنولوجيا الخضراء وأهمية اعتمادها كسياسة عامة في العراق م.م علي عبد الرزاق شنشول	85_ 96
9	الحوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام 2022 م.م. مصطفى صادق عواد	97_114
10	المعايير الدولية للحكم الصالح د. محمد عامر حسن	115 _ 126
11	الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة أ.م.د الاء طالب خلف الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد	127_138
12	الارهاب السيبراني وأثره على الأمن القومي "العراق إنموذجاً" م.م قمر ثامر صبري	139_ 147
13	التوصيف الجيواستراتيجي لدول شبه القارة الهندية م.م. نسرين سمير جبار	148_ 161
14	انعكاسات تطوير القوى الكبرى لأجيال الحروب الجديدة على العلاقات الدولية م.م نظير سامي عبد الواحد أ.م.د. عباس سعدون رفعت	162_ 171
15	دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي الباحثة: نهى مثنى نجم الدين أ.د. محمد ياس خضير	172_188
16	مكافحة الفساد وآليات معالجته في العراق م.م سارة عبد زاير	189_ 204
17	جهاز مكافحة الارهاب ودوره في تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق م.م ضحى فيصل علي	205_217

18	الرقابة على اللامركزية الادارية في العراق بعد عام 2003 م.م عفاف ظافر هادي	232_218
19	السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011 م.م علياء محمد طارش	250_233
20	التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003 م. م. محمد مجيد حسين	267_251
21	تجربة اقليم كردستان العراق التنموية م.م أسامة محمد صاحب	277_268
22	معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب " م. م ليث علاء خضير	297_278
23	تطور الحرب الروسية الاوكرانية و أنعكاساتها على القارة الافريقية (نماذج مختارة) م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت	314_298
24	معادلات الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السلام م.م نبأ إحسان شريف	330_315
25	تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005 م.م نور مشتاق حسن	345_331
26	دور النظم الادارية في السياسة المحلية (دراسة حالة العراق) م. م. نور موفق عبد الغني	361_346
27	سياسة تركيا الخارجية في ليبيا وتحدياتها (2011_ 2021) م.م هبه حميد شمخي الكناني	381-262
28	أثر الثقافة السياسية للأحزاب الكردية على الهوية الوطنية وانعكاساتها على بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003 م.م هدى عبد الحسين فياض	396-382
29	تطور الحروب واثرها على الامن الوطني للدول (الحرب الهجينة انموذجا) م.م. هناء رحيم زيدان	411-397
30	أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003 (أنتخابات 2021 أنموذجاً) م.م. هند احمد عبد	425-412
31	توحيد السياسات في المؤسسات الحكومية بعد العام (2014) في العراق (الذكاء الاصطناعي أنموذجاً) م.م. هند شاكر محمود	438-426
32	الصين ومستقبل الصراع في بحر الصين الجنوبي م.م حسين حسن عزيز أ.د هيثم كريم صيوان	455-439
33	الحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد م.م منار شاكر محمود	473-456

أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003

(أنتخابات 2021 أنموذجاً)

The Impact of Political Corruption on Elections After 2003

(The 2021 Elections as a Model)

م.م. هند احمد عبد*

Hind Ahmed Abd

الملخص:

تتم عملية الانتخابات بواسطة إجراءات ومراحل متعددة ومتشابكة. تبدأ بتقسيم الدوائر الانتخابية، ثم يتم إعداد سجلات الناخبين، وتلي ذلك مرحلة الدعاية الانتخابية يأتي بعدها مرحلة الترشيح، ثم يليها مرحلة التصويت والفرز وإعلان النتائج. وأخيراً، تأتي مرحلة تلقي الطعون الانتخابية تتخلل هذه المراحل العديد من الإجراءات التي قد يتسلل إليها الفساد الانتخابي يعتبر الفساد الانتخابي واحداً من أخطر أشكال الفساد، حيث يؤثر بشكل سلبي على الشعب ويشكل تهديدًا للديمقراطية، حيث يجلب القادة غير المنتخبين بالواقع يترتب على ذلك نشوء فئة تسعى لتغيير القيم الفاضلة بقيم الفساد بناءً على خطورة الفساد الانتخابي، ينبغي أن تتم توفير الحماية القانونية لجميع مراحل العملية الانتخابية، وعقاب كل فعل يهدف إلى تشويه عملية الانتخابات والإضرار بمصداقيتها، يُعتبر تراجع المشاركة في الانتخابات البرلمانية في العراق من بين أبرز التحديات التي تواجه النظام الديمقراطي منذ تغيير النظام السياسي في عام 2003، وقد زادت أهميتها مع مرور الوقت، نظراً لتأثيرها المهم على نظام الحكم ومصداقيته، تجلى هذا الأزمة في مختلف الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية لعامي 2018 و 2021.

الكلمات المفتاحية: الأنتخاب، الفساد الأنتخابي، الفساد السياسي، العزوف الأنتخابي.

*جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية hindahmedabad01311990 @gmail.com

Abstract:

The electoral process is carried out through multiple interconnected procedures and stages. It starts with the division of electoral districts, followed by the preparation of voter registers, and then comes the election campaign stage. This is followed by the nomination stage, followed by the voting, counting, and announcement of results stage. Finally, there is the stage of receiving electoral appeals. These stages involve many procedures that electoral corruption can infiltrate. Electoral corruption is considered one of the most dangerous forms of corruption as it negatively impacts the people and poses a threat to democracy by bringing in unelected leaders in reality. This leads to the emergence of a class that seeks to replace virtuous values with corrupt ones. Based on the severity of electoral corruption, legal protection should be provided for all stages of the electoral process, and punishment should be imposed for any actions aimed at distorting the electoral process and undermining its credibility. The decline in participation in parliamentary elections in Iraq is considered one of the prominent challenges facing the democratic system since the political system change in 2003. Its importance has increased over time due to its significant impact on the system of governance and its credibility. This crisis has manifested in various elections, including the parliamentary elections of 2018 and 2021.

key words: Election, electoral corruption, political corruption, Electoral Abstention.

- **المقدمة:**

عملية الانتخابات تتطلب مشاركة عدة فرقاء ومعنيين، وتنجم عنها رابحون وخاسرون تتمتع الانتخابات بمستوى عالٍ من الاهتمام، وتُستخدم العديد من الإغراءات للسعي إلى الفوز، حتى عبر وسائل غير قانونية أو غير أخلاقية يمكن التلاعب بالنتائج لصالح مرشح معين أو لتحديد الفائز والخاسر مسبقاً، يوجد أيضاً محاولات للتأثير على الانتخابات، مما يؤثر على شرعية العملية بأكملها. بالتالي، فإن الانتخابات التي تفتقر إلى النزاهة تهدد أهداف الديمقراطية، ولا يمكن اعتبارها عادلة ونزيهة.

في ضوء المنافسة السياسية والاجتماعية ومخاطر الفساد، يصعب اعتبار الانتخابات عملية خالية من العيوب. لذا، ينبغي العمل على وضع واعتماد وسائل فعّالة لتنفيذ مبدأ النزاهة والحفاظ عليه في عملية الانتخابات، وذلك كجزء لا يتجزأ من مؤسسات إدارة الانتخابات ويجب أن تمكن هذه الوسائل من مراقبة ومتابعة أعمال وأفعال الإدارة الانتخابية، ينبغي توفير البيئة الملائمة لتشكيل قطاعات حكومية أو وكالات أخرى، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مراقبة عملية الانتخابات كما يجب أن تتضمن هذه الوسائل ضوابط تضمن تطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها عن طريق الإجراءات الإدارية والقانونية المناسبة.

بعد الاحتجاجات الشعبية في العراق في نهاية عام 2019 وزيادة غضب الجماهير المنتفضة، اتخذت السلطة السياسية بعض الإجراءات لتهدئة الموقف، أحد تلك الإجراءات كان وضع قانون انتخابي جديد، تم تشريعه في 24 ديسمبر 2019، وحمل الرقم 9 لعام 2020، هذا القانون يمثل تحولًا جوهريًا في المضمون والتطبيق مقارنةً بالقوانين الانتخابية السابقة التي كانت ظالمة لأول مرة، تم اعتماد الانتخاب الفردي المباشر، ويتكون القانون من 50 مادة بالإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة تقديم موعد الانتخابات المقررة في عام 2022، وفقاً للتوقيتات الدستورية، إلى موعدٍ أقرب.

ترجع هذه الظاهرة إلى شعور معظم المواطنين، خاصة الشباب، بالانعزال والشعور بعدم القدرة على إحداث تغيير أو أنهم غير مؤثرين في صنع القرارات الحكومية، يشمل ذلك غياب الخدمات الأساسية وانتشار الفساد السياسي وزيادة حالات الفقر ومعدلات البطالة المرتفعة، بالإضافة إلى الاستخدام السياسي للوظائف الحكومية وتقسيم المناصب بناءً على الانتماء الحزبي، مما جعل الانتخابات تفتقر إلى القيمة والمصداقية.

- **اهمية البحث:** تعتبر مسألة البحث التي نناقشها من أهم القضايا، حيث تتعلق بوصول النخب السياسية إلى السلطة خارج إطار الشرعية، وذلك في ظل وجود انتخابات مزورة تمنح الفساد فرصة للتفشي والازدهار، مما يسمح له بالسيطرة والتحكم في البلاد وحياة الناس يصبح بالتالي حياة المواطنين صعبة ومعقدة، وهذا يزيد من أهمية الموضوع، حيث يشكل موضوعنا محور جدل واسع ونقاش شعبي في الانتخابات التي جرت بعد احتجاجات تشرين عام 2019 بشأن نزاهة العملية الانتخابية ونظراً لأهمية وخطورة هذا الموضوع فإننا قد اخترناه لمناقشته في هذا البحث.
- **هدف البحث:** يهدف البحث الى معرفة مفهوم الفساد السياسي الانتخابي وتوضيح تأثير جريمة الرشوة الانتخابية على العملية الانتخابية بعد عام 2003.

- **مشكلة البحث:** تكمن اشكالية البحث ما مدى أثر العزوف الأنتخابي الذي اصبح ظاهرة تنتقل من دورة الى اخرى وكان اخرها أنتخابات 2021، التي لم يصوت عليها اكثر من نصف الناخبين؟.

1. ما الفساد الانتخابي وعلى من يقتصر؟.
2. ما الفساد الانتخابي المتصل بمرحلة التشريح والانتخاب؟.
3. متى وكيف يتم العزوف الانتخابي؟.

- **فرضية البحث**: ان الرشوة الانتخابية ممارسة لها عدة اشكال وصور تسهم جميعها بتشويه وأفساد نتائج العملية الانتخابية.
- **الاطار المنهجي للبحث:** سيكون المنهج المتبع في بحثنا هذا هو المنهج التحليلي من خلال الخوض في دراسة وشرح المواضيع المتعلقه بموضوع البحث، والمنهج الوصفي لوصف ظاهرة العزوف الأنتخابي في العراق (الدورة الأنتخابية لسة 2021 أنموذجاً).

أولاً: الفساد بالانتخابات

يمكن النظر في الفساد الانتخابي من منظور أكثر أهمية من تصنيفه إلى أصول وفروع. فأصول الفساد الانتخابي، كغيرها من الأصول في الحياة، تتميز بكونها قليلة ومحدودة في العدد. ومع ذلك، تكمن خطورتها في قدرتها على تحكم عمليات الانتخابات، مما يهدد الأمن والاستقرار، وحتى إن كانت هذه الآثار تتبع وقوعها بعد فترة من الزمن، الفساد بصفة عامة هو ظاهرة معقدة ومتفاوتة في الشدة والأسباب والأنواع، وتشمل جميع جوانب الحياة في العديد من البلدان، بعض أشكال الفساد تشمل الفساد الاقتصادي، والفساد الاجتماعي، والفساد الأخلاقي، والفساد المالي، والفساد الإداري، والفساد السياسي، والأخير هو الذي يتضمن الفساد الانتخابي كجزء منه.

وبالنظر لأهمية الفساد الانتخابي في الحياة السياسية للدولة والشعب، فإن له انعكاسات وتأثيرات على الحاضر والمستقبل وعلى التنمية في جميع المجالات. بالتالي، ينبغي أن نعي نحن كمجتمع وجهودنا المشتركة في مكافحة الفساد الانتخابي، وتعزيز نزاهة العملية الانتخابية، وتعزيز الأمن والاستقرار. فالحفاظ على النزاهة والشفافية في الانتخابات هو أمر حاسم لضمان تمثيل حقيقي لإرادة الشعب وبناء مستقبل مستدام ومزدهر للأمة[1].

الفساد السياسي يشير إلى سوء استخدام السلطة التعسفية، وهو يعني استخدام القوة بطريقة تختلف عن الغرض الأساسي للحصول على تلك القوة والسمة المميزة للفساد السياسي هي أنه يتم ممارسة السلطة الرسمية تحت مظهر المشروعية القانونية، أي يتظاهر المفسدون بالامتثال للقانون والشرعية. ومع ذلك، فإن الهدف من هذه الممارسة ليس تحقيق ما ينص عليه القانون أو تحقيق المصلحة العامة، بل هو تحقيق المصلحة الشخصية للأفراد الذين يمارسون هذه السلطة[2].

وفقًا لتعريف منظمة الأمم المتحدة، يُعرَّف الفساد السياسي على أنه استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، أو تفضيل مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين عندما يتم تعزيز المصالح الشخصية لأولئك الذين يتخذون القرارات على حساب المصالح العامة، فإن ذلك يشير إلى وجود الفساد السياسي[3].

يمارس الفساد السياسي من قبل القادة السياسيين وأعلى المسؤولين في الهرم السياسي أو السلطة التنفيذية، وتشمل هذه القادة، بدءًا من رئيس الدولة أو الحاكم وصولاً إلى الوزراء وكبار المسؤولين. تتمتع هذه القيادات عادة بصلاحيات واسعة ليس فقط في تنفيذ القوانين واللوائح نيابة عن الشعب، ولكن أيضاً في صياغة هذه القوانين والتشريعات[4].

---

[1] امحمدي زينب، جمال عبد الكريم، الفساد في العملية الأنتخابية-الرشوة الأنتخابية أنموذجا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 2، 2022، ص506.

[2] عامر عبد اللطيف كاظم، جاسم مشتت، تأثير الشفافية التنظيمية (OT) في الحد من الفساد الإداري والمالي- دراسة استطلاعية تحليلية لاراء عينة من القيادات الادارية العليا في المنظمات العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 64، 2011، ص86.

[3] إيثار عبود كاظم الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة كربلاء، 2009، ص7.

[4] نهى عبد الخالق احمد، موقف الاعلام المستقبلي من تفشي ظاهرة الفساد-دراسة في ضوء قواعد القانون الدولي العام، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 39، 2021، ص452.

لا يقتصر الفساد السياسي على القمة السياسية فحسب، بل يشمل جميع مستويات الدولة العليا، بما في ذلك الوزارات، والبرلمان، والقضاء، والمؤسسة العسكرية. ينشأ في هذه المفاصل طبقة من الأوليغارشية التي تميل إلى الالتزام بالولاء للسلطة، مما يسمح لها بممارسة جميع أشكال الاستيلاء وتجاوز القانون واستغلال ممتلكات الدولة ونهب المال العام، يتجلى الفساد السياسي في سلوكيات يقوم بها السياسيون وتستهدف التلاعب بالقوانين والتجاوز على القانون مباشرة من خلال إساءة استخدام السلطة واستغلالها لتحقيق مصالح شخصية تتجاوز الإطار القانوني والإداري والتشريعي يتعلق الأمر بالتلاعب في السلطة واستغلالها لتحقيق مكاسب غير قانونية وتجاوز الحدود المسموح بها[1].

ينطوي الفساد السياسي على انحراف وتشويه في توزيع السلطة ونظام الحكم، وعلى المساءلة المرتبطة بأنظمة الحكم والمؤسسات السياسية وتداول السلطة. ويتعلق أيضًا بالمساءلة التي يتعرض لها نظام الحكم أمام الجماهير والمواطنين، وحرية المشاركة والتعبير والتنظيم والرقابة التي يمارسها هؤلاء الجماهير، إن تشويه منظومة السلطة والمساءلة السياسية يتيح للنخب السياسية التي تحتكم إلى سلطات الحكم تحقيق منافع شخصية بعيدًا عن المساءلة العامة أو الشعبية التي يجب أن تمارس عليها. فعندما تحكم هذه النخب السياسية السلطة بطريقة غير مسؤولة، فإنها تستغل مناصبها لتحقيق مكاسب شخصية تفوق مصلحة الجميع وتتجاهل المساءلة العامة[2].

إن تسلط المال على عملية الانتخابات وتأثيره على جميع جوانبها يشكل خطراً كبيراً ويهدد سلامة التمثيل البرلماني ومصداقية إعراب الأفراد عن إرادتهم. لم يعد المال مجرد عامل أساسي لتمويل حملات الانتخابات وتغطية نفقاتها فحسب، بل أصبح سلاحاً خطيراً يستخدم للتأثير على إرادة الناخبين وتوجيههم نحو تأييد مرشح معين أو حزب معين، ولا يهم إذا كان هذا السلاح يستخدم من قبل المرشح نفسه أو من قبل أنصاره أو الحزب الذي ينتمون إليه، وقد تجاوزت هذه المشكلة تأثيرها على إرادة الناخبين فحسب، بل أصبحت تمتد لتشمل إرادة المرشح نفسه، فقد أصبح المرشح مهدداً بأن يصبح أداة لتلك الظاهرة الخطيرة، حيث يكون متوجهاً لمن يدفع له مبلغاً أكبر بدلاً من أن يكون وفياً لمبادئه وبرنامجه السياسي. يمكن أن يكون هذا التأثير مشترك بين الأفراد والأحزاب، ولكن النتيجة هي أن المرشح يفقد استقلاليته ويصبح رهينة للمال الذي يدفع له[3].

تتفاقم خطورة هذه المشكلة وتزداد أهمية دورها في تحكم نتائج الانتخابات نتيجة لعوامل عدة، بما في ذلك انتشار الفقر والجهل والبطالة. فمن الطبيعي أنه في ظل ظروف الفقر والجهل والبطالة، يصبح الأفراد غير قادرين على تحقيق استقلاليتهم واتخاذ قراراتهم الخاصة. وهذا الثلاثي يشكل بيئة ملائمة لانتشار ظاهرة تأثير المال، حيث يتعرض الناخبون، ولا سيما الذين يعانون من الفقر أو الجهل أو البطالة، للتلاعب والتأثير من خلال العروض والهدايا والوعود التي يقدمها المرشح أو فريقه، وبناءً على ذلك، يصبح الناخب عرضة للتأثير والتحكم في إرادته، حيث يتأثر باعتبارات مثل هذه العوامل التي تشكل بمثابة وسيلة مغرية له، يعتبر هذا التأثير كالحبل المشنقة الذي يهدد إرادة الناخب ويؤثر على قراره الحر.

---

[1] أيمن أحمد محمد، الفساد السياسي في العراق منذ عام 2003م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، 2012، ص12.

[2] ياسر علي ابراهيم، عدنان عبد المير مهدي محمود، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد العام(2003)، مجلة قضايا سياسية، العدد 55، 2018، ص106.

[3] أيمن أحمد محمد، الفساد السياسي في العراق منذ عام 2003م، المصدر السابق، ص29.

وهكذا تظهر سيطرة الجماعات التي تمتلك النفوذ والثروة على سير العملية الانتخابية وبالتالي على العمل البرلماني، مما يقلص الفرص ويحرم أولئك الذين يتمتعون بالمبادئ والقيم النبيلة المنحازة لصالح العام، من المنافسة مع هذا السلطة المالية الهائمة وسيطرتها على نتائج الانتخابات ويتحول الوصول إلى مقاعد البرلمان أو التصدي لتحديات السلطة وعناصرها التي تتحكم في العملية الانتخابية وقراراتها، إلى مهمة شاقة تتطلب الاعتماد على سلطة المال وسيطرته، وبالتالي، يكون النجاح في الحصول على ثقة الحزب وترشيحه ودعمه وشراء أصوات الناخبين، هو السبيل الوحيد لأولئك الذين لا يتمتعون بشعبية واسعة بين الناخبين للوصول إلى مقعد في البرلمان، يتحول المال وسيطرته إلى العامل الأساسي الذي يؤمن هذا الهدف[1].

تعتبر الرشوة الانتخابية مصطلح يُطلق على عملية شراء الأصوات في الانتخابات، وتهدف إلى التلاعب في نتائجها يتم خلال هذه العملية التواصل المباشر مع الناخبين وإغرائهم بالمال أو الوظائف أو الخدمات العامة، سواء قبل أو بعد الانتخابات، عن طريق تقديم وعود وتسهيلات. في بعض الأحيان، يحدث منافسة بين مندوبي المرشحين لشراء الأصوات[2].

ثانياً: الفساد الانتخابي المتصل بمرحلة الاجراءات التي تكون على مستوى (الترشيح والانتخابات)

يُعَد الانتخاب وسيلة أساسية لنقل السلطة في الدول الحديثة، وقد تلقى اهتماماً خاصاً من قِبَل المشرعين الدستوريين، فغالباً ما تحتوي الدساتير على أسس دستورية لتنظيم وتنظيم الانتخابات، وتكلف القوانين ذات الصلة بتفصيل تنظيم عملية الانتخاب بشكل أكثر تفصيلاً، يحتل حق الانتخاب مكانة هامة بين الحقوق الفردية، حيث يُعَد وسيلة فردية وحيدة يمكن للفرد من خلالها المساهمة في الحياة العامة. يُعَد الانتخاب وسيلة للمشاركة السياسية للمواطنين من خلال تفويض السلطة بواسطة وسيلة ديمقراطية إلى الهيئات الحاكمة مثل رئاسة الدولة وأعضاء المجالس التشريعية والمحلية من خلال الانتخابات، يتجسد ممارسة حقوق وحريات أخرى للأفراد وتتحول من مجرد مفاهيم وأفكار إلى عمل وتطبيق في الواقع[3]، وبذلك يتحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئة القانونية المحافظة، مما يسهم في مكافحة الفساد وتعزيز التنمية البشرية.

السلوك الانتخابي الفاسد يستند إلى ثلاثة أشياء مترابطة ومؤثرة في مدخلات ومخرجات العملية الانتخابية: الناخبون، المرشحون، والأحزاب السياسية عاملهم المشترك هو الرشوة الانتخابية، حيث يتلقى الناخب مقابل مبلغ مالي مقدماً مقابل صوته الانتخابي. يجب أن يتم التصويت في الانتخابات في ظروف تتسم بالثقة وخلوها من أي مغريات مالية، حيث أن الانتخابات لا تكتسب أي معنى إذا لم تكن تعبر عن إرادة حرة ونزيهة النزاهة في الانتخابات تعني أن النتائج المعلنة تتفق مع اختيارات الناخبين وتوجهاتهم، يمكن أن يؤثر المال بشكل سلبي على سير العملية الانتخابية ونتائجها وعلى جميع الأطراف المعنية بها،

[1] أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، بغداد، مؤسسة فريدريش ايبرت للنشر، 2013، ص6.
[2] كاظم عبدالله نزال المياحي، المعالجة التشريعية لجريمة الرشوة الانتخابية في التشريع الانتخابي العراقي، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد 1، العدد33، 2022، ص797.
[3] عوض الليمون، الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2016، ص172.

يشكل المال تحدياً خطيراً يؤثر على إرادة الناخبين ويهدد سلامة التمثيل النيابي للشعب ومصداقية تعبيرهم عن إرادتهم إن المال الذي يمثل جوهر الحملات الانتخابية وتمويلها يعد في الوقت نفسه سلاحاً خطيراً يستخدم للتأثير على إرادة الناخبين[1].

ينشأ ظاهرة الرشوة الانتخابية في الأماكن التي يفتقر فيها النخب السياسية إلى الاقتناع بأنه يمكنها الوصول إلى السلطة من خلال الطرق القانونية والشرعية يعلن الكيان السياسي، سواء كان حزبًا أو قائمة أو مرشحاً فردياً، الذي يعتمد على الرشوة الانتخابية، بالفعل عدم اقتناع الناخبين به، وبالتالي يفضل التحايل على الهزيمة عن طريق المنافسة النزيهة إن وجود نخب سياسية ضعيفة من حيث التأييد الجماهيري والفكري والوطني هو أحد الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة الرشوة الانتخابية[2].

في البلدان التي تشهد انتخابات، يمكن أن يتجلى الفساد في العملية الانتخابية بأشكال مختلفة. يسمح هذا النوع من الفساد للأفراد الفاسدين بالوصول إلى مقاعد البرلمان وفي النهاية إلى المراكز الحكومية الرفيعة على حساب المنافسين النزفاء يتم شراء الأصوات الانتخابية بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ويتم ذلك عن طريق تقديم الهدايا والتبرعات والهبات العينية والولائم المجانية،س يقوم المرشحون بفتح مكاتب خاصة خلال فترة الدعاية الانتخابية، حيث يتلقون الشكاوى والمطالب ويقدمون خدمات مثل توظيف العاطلين عن العمل كما يتم احتجاز بطاقات الناخبين لضمان تأثيرهم في موعد العملية الانتخابية، يتسبب هذا النوع من الفساد في تعكير نزاهة العملية الانتخابية والتلاعب بإرادة الناخبين[3].

يوجد قادة سياسيون يولون اهتماماً خاصاً بجمع الأصوات، ويمكنهم تحقيق ذلك ليس فقط عن طريق تمويل حملاتهم الانتخابية، بل أيضاً عن طريق استغلال موارد الدولة وتوظيفها، ومكافأة الأشخاص بالمناصب والامتيازات الحكومية الأخرى، بهدف خلق شبكة من الأشخاص الفاسدين الذين يلتزمون بانتخابهم.

إحدى أشكال الفساد السياسي التي تواجه صعوبة في المعالجة هي قبول السياسيين لتبرعات غير قانونية لحملاتهم، ثم استخدام هذه التبرعات في رشوة الناخبين على أساس فردي، مثل هذه الأنظمة تُصنف بأنها ديمقراطية بالاسم، ولكنها في الواقع تشترك مع الأعراف القديمة من المحسوبية في العديد من الجوانب، في مثل هذه الأنظمة السياسية، قد يوافق الناخبون حتى على تلك التبرعات غير القانونية عندما يحققون مكاسب شخصية من جيوب السياسيين الفاسدين، وطبيعة هذه المكاسب الشخصية التي تقدم للناخبين من قبل المرشحين تجعل من الصعب ظهور مرشحين مقبولين للمعارضة، وتجعل الحكومة تكون تكويناً من صفقات المصالح المتبادلة التي يستفيد منها أولئك الذين يمتلكون أكبر الموارد وأقوى النفوذ السياسي[4].

---

[1] عمار فاضل زاير الكريطي، جريمة الرشوة الانتخابية في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة كربلاء، 2021، ص7.

[2] غسان السعد، الرشوة الانتخابية (المفهوم / الانواع / الاساليب / المعالجات)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36، 2011، ص88.

[3] محمد علي ماهر الشوابكة، فايز عبد القادر المجالي، العوامل المؤدية إلى شراء أصوات الناخبين في انتخابات مجلس النواب الأردني الثامن عشر من وجهة نظر الناخبين، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد9، 2022، ص91.

[4] العيفة سالمي، السياسة العامة والفساد السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17، 2018، ص556.

وبالإضافة إلى الرشوة الانتخابية، التي تشمل شراء الأصوات وشراء النفوذ السياسي، هناك سلوك آخر منحرف يُمارسه الأحزاب السياسية وهو تزوير الانتخابات بأي شكل أو أسلوب، يُعد هذا التزوير في قمة الفساد السياسي ويُعد جريمة جنائية كبيرة تعتبر الانتخابات وسيلة لاكتشاف الإرادة السياسية للشعب والمواطنين، وتتضمن وسائل التزوير الانتخابي العديدة والمتنوعة، مثل التصويت باسم أشخاص لم يحضروا أو لم يشاركوا في الانتخابات، بما في ذلك الأشخاص المتوفين والمهاجرين والمفقودين، كما يتم خداع الناخبين من خلال الوعود الزائفة والظاهريات المضللة وبهذه الطرق، يُعطى المواطن المخدوع صوته لهؤلاء السياسيين المحترفين الذين يرون مقعد البرلمان كصفقة تجارية لا أكثر[1].

تلعب الورقة أو البطاقة الانتخابية دوراً حاسماً في العمليات الانتخابية، حيث تُعتبر الوثيقة التي يثبت فيها الناخب إرادته تعتبر هذه الوثيقة المستند الوحيد الذي يستخدم لتأكيد صحة تلك الإرادة في حالة حدوث أي نزاع بها، وتُمنح صناديق الاقتراع أهمية كبيرة نظرًا لدور الورقة الانتخابية فيها، مما استدعى التدخل التشريعي لتجريم أي أعمال تعرضها للتلاعب، وتعتمد النتيجة النهائية لأي نوع من أنواع الانتخابات أو الاستفتاءات بشكل أساسي على فرز تلك الأوراق أو البطاقات، ويتم تحقيق نتيجة الانتخابات النهائية من خلال فرز جميع الأوراق أو البطاقات الانتخابية الصحيحة[2].

ثالثاً: نموذج الدورة الأنتخابية البرلمانية في العراق لعام 2021

تُعرف الانتخابات البرلمانية بأنها إجراء قانوني يحدد نظامه وزمانه ومكانه وفقاً للدستور والقوانين والأنظمة، تهدف هذه الانتخابات إلى اختيار شخص أو أكثر لعضوية السلطة التشريعية، بهدف الحصول على شرعية لتنفيذ السلطة نيابة عن الشعب، يقوم السياسيون بالمنافسة القانونية من أجل كسب ثقة الشعب والمشاركة في صنع القرار السياسي وتحقيق النجاح. لذلك، يلتزم المرشحون بالطرق والأنظمة القانونية المعتمدة في البلد لعرض برامجهم الانتخابية وفقاً لسياسة وتخطيط منظم تحت إشراف ومراقبة وتقييم المنظمات الأهلية والحكومية والمؤسسات الإدارية، بالإضافة إلى هيئة اللجان المشرفة على سير العملية الانتخابية خلال فترة زمنية محددة خلال حملة الانتخابات[3].

تُعَد الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2021 نقطة تحول في الحياة السياسية، حيث تم انتخاب حكومة جديدة لقيادة البلاد بعد موجات من المظاهرات الشعبية التي تنديداً بالفساد الإداري ونقص الخدمات التي كانت تعانيها الحكومة السابقة. وقد فشلت الأحزاب السياسية في اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة هذا الفساد، مما أدى إلى انتشار الانحراف والفساد في الأجهزة الحكومية والإدارية وتقليل شرعية النظام السياسي، تهدف الانتخابات المبكرة التي جرت في 10 أكتوبر 2021 إلى تمكين المواطنين العراقيين، بما في ذلك إقليم كردستان العراق، من التعبير عن آرائهم واختيار مرشحيهم للمقاعد البرلمانية. حيث توجهوا إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم بحرية وديمقراطية، على الرغم من وجود بعض الفساد الانتخابي.

---

[1] محمد رافع خلف، الجرائم الأنتخابية وفقاً لقانون الأنتخاب "دراسة مقارنة بين القانون الأردني والعراقي"، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، 2020، ص19.

[2] محمد رافع خلف، الجرائم الأنتخابية وفقاً لقانون الأنتخاب "دراسة مقارنة بين القانون الأردني والعراقي"، المصدر السابق، ص74.

[3] عدنان ضامن مهدي الحبيب، الأنتخابات البرلمانية في العراق (دراسة تحليلية تأصيلية)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد4، العدد1، الجزء1، 2019، ص58.

وبذلك، فإن الانتخابات البرلمانية تمثل فرصة للشعب العراقي لتحقيق التغيير واختيار ممثليهم في البرلمان، ومع ذلك، فإنها تواجه تحديات من الفساد الانتخابي الذي يجب مكافحته بشكل فعال[1].

بتاريخ 2021/10/10 اجريت الانتخابات التشريعية المبكرة في دورتها الخامسة، وفي 2021/12/27 بعد رفض القوى السياسية المعترضة على نتائج الانتخابات، صادقت المحكمة الاتحادية العليا على هذه النتائج ورفضت إلغاءها، وبموجب النتائج التي تمت المصادقة عليها وفقاً لقانون الانتخابات الجديد (نظام الأغلبية)، لم يتمكن أي حزب أو قائمة من الفوز بالأغلبية البرلمانية وأن يكون لديها أكبر عدد من المقاعد[2].

شهدت الانتخابات البرلمانية في عام 2021 ارتفاعاً في نسبة العزوف الانتخابي بسبب الفساد الانتخابي في الدورات السابقة، العزوف عن التصويت يعكس موقفاً سلبياً من قِبل الناخبين، حيث فقدت فئات واسعة من المجتمع العربي الأمل في تحقيق تغيير ديمقراطي حقيقي وضمان حكومات تحقق لهم حقوقًا سياسية واقتصادية واجتماعية. لذا، بدأت هذه الفئات بالبحث عن وسائل جديدة للتعبير عن رفضها للوضع الحالي بدون المخاطرة بأرواحها في مواجهة القوات الأمنية، تجسد ظاهرة العزوف عن التصويت وعدم المشاركة في الانتخابات رفضًا واضحًا لهذه الأوضاع، وتتجلى في عدم حضور الناخبين إلى مراكز الاقتراع المخصصة لهم، أو في التصويت بـ "لا" أو استخدام ورقة الاقتراع البيضاء. هناك أيضاً نوع آخر من العزوف الانتخابي يحدث في الدول التي تتطلب قيداً شخصياً لتسجيل الناخبين، حيث يمتنع المواطنون عن التسجيل في السجل الانتخابي مسبقاً، معبرين بذلك عن قرارهم بعدم المشاركة في الانتخابات[3].

معروف أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى العزوف عن الانتخابات، بما في ذلك العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتحمل السلطة السياسية المسؤولية في التعامل مع هذه الأسباب ومعالجتها في بعض الأحيان، قد يكون زيادة نسبة العزوف عن الانتخابات في صالح السلطة الحاكمة، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى مشاركة المستفيدين من السلطة في الانتخاب واستمرارهم في الحكم، في حين يتجاهل العازفون عن الانتخابات هذه العملية ويساهمون في استمرار الحالة القائمة، تتمثل الأسباب السياسية للعزوف عن الانتخابات في عدم كفاءة المرشحين، وفساد السياسيين وتسعياتهم لصالح المصالح الخاصة، وعدم تمثيل مصالح المواطنين واحتياجاتهم. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط العزوف عن الانتخابات أحياناً بفقدان الثقة في الطبقة السياسية بشكل عام، سواء كانت الحاكمة أو المعارضة[4].

شهدت انتخابات مجلس النواب العراقية لعام 2021 مشاركة بنسبة 41٪، وقد أحدثت هذه الانتخابات تغيرات سياسية كبيرة في المشهد السياسي العراقي تراجعت مقاعد الأحزاب التقليدية، بما في ذلك

---

[1] ئاريانا ابراهيم محمد، سعد معن ابراهيم، دور وسائل الاتصال الرقمي في التحريض على العنف اثناء الانتخابات البرلمانية العراقية المبكرة لعام 2021- دراسة ميدانية لعينة من الناخبين في بغداد واربيل، مجلة كلية التربيه للبنات، 2022، ص831.

[2] حيدر عبد جساس، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق (انتخابات مجلس النواب العراقي 2021 انموذجاً)، مجلة دراسات دولية، العدد 91، 2022، ص453.

[3] محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الأنتخابات في الدول العربية عام 2018 (العراق أنموذجاً)، مجلة دراسات أقليمية، العدد45، 2020، ص124.

[4] رزكار عبدال محمود، أثر العزوف الأنتخابي في شرعية الأنتخابات، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد13، العدد44، 2023، ص251.

الأحزاب الشيعية والسنية، في حين شهدت صعوداً لقوى سياسية جديدة تمثلت في المستقلين وحركة التشرين، بالإضافة إلى ظهور قوى شبابية لم يسبق لها الانتخاب في سنواتها الثلاثين، وقد تم تحقيق تقدم هام أيضاً في تمثيل المرأة، حيث حصلت على 97 مقعداً، وهو رقم يفوق الحصة المخصصة للنساء وفقاً للدستور العراقي[1].

تراكبة البرلمان بعد انتخابات 2021 لم تحقق استقراراً سياسياً بسبب عدم تحقيق أي حزب أو تحالف الأغلبية البرلمانية المطلقة. تأخرت تشكيل الحكومة بسبب الجمود السياسي وتأجيل الإعلان عن الكتلة النيابية الأكثر تمثيلاً بسبب قرار المحكمة الاتحادية وآلية انتخاب رئيس الجمهورية. هذه الآلية تعتبر إحدى العوامل التي أعاقت تشكيل الحكومة، حيث تشمل ثلاث مراحل تبدأ بانتخاب رئيس الجمهورية الذي يكلف بدوره مرشح الكتلة النيابية الأكثر تمثيلاً.

[1] سمية دهام كاظم، علي سعدي عبد الزهره، العزوف عن الأنتخابات البرلمانية العراقية دراسة حالة أنتخابات عام (2018 و2021)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 27، 2022، ص269.

الخاتمة والاستنتاجات:

أن التحديث السياسي في العراق، بما يتعلق بالدستور والانتخابات والمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، واجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية نتيجة لهذه التحديات، تحول التحديث إلى تغيير شكلي دون أن يترافق مع تغيير جوهري في المضمون. ومن جراء ذلك، فإن نتائج هذا التحديث لم تكن إيجابية في أغلبها، وترتب على ذلك تأثير سلبي على وحدة واستقرار النظام السياسي.

يُعرف العزوف الانتخابي بأنه الظاهرة التي تحدث عندما لا يقوم الأفراد بالمشاركة في العملية الانتخابية وعدم التصويت، ويرتبط ذلك باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالشؤون السياسية، تنجم هذه الظاهرة نتيجة لغياب الوعود الانتخابية من قبل القوى السياسية المتورطة في الفساد وتُلاحظ هذه الظاهرة في العديد من الأنظمة السياسية، خاصة في دول العالم النامي بما فيها العراق الذي شهد خمس دورات انتخابية برلمانية، حيث جرت آخرها في عام 2021، تمت هذه الانتخابات بعد حركة احتجاجية شهدتها معظم المدن العراقية، حيث طالب المتظاهرون بالإصلاحات السياسية وتوفير الخدمات ومكافحة الفقر والبطالة والفساد في الدولة. نتيجة لذلك، تم إجراء إصلاحات قانونية تتعلق بالنظام الانتخابي يعتبر العزوف الانتخابي أحد أبرز أحداث انتخابات عام 2021، حيث بلغت نسبة المشاركة 41%، وبالتالي كانت نسبة العزوف 59%. ولعل من أهم النتائج التي تم التوصل اليها هي:

1. حق الانتخاب والترشيح هو حق أساسي وتكليف وطني يُمنح قانونًا لجميع المواطنين وفقاً للدستور والقانون.
2. تعتبر الرشوة الانتخابية من بين أخطر جرائم الانتخابات، حيث تتمتع بقدرة كبيرة على الانتشار، نظراً لسهولة اللجوء إليها وصعوبة إثباتها من الناحية القانونية.
3. أمام فشل مخرجات النظام الانتخابي العراقي في التعبير الفعال عن إرادة الناخبين والارتفاع المستمر في نسبة العزوف عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، يجب على المشرع العراقي وضع سياسة شاملة لإصلاح النظام الانتخابي يهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق تمثيل حقيقي لإرادة الناخبين وضمان تحقيق الشرعية القوية للنظام السياسي.
4. تم تجاهل العزوف الانتخابي في القوانين الانتخابية والدساتير، ولم يُعَدْ له دور في تعزيز صحة الانتخابات أو إضفاء الشرعية على الحكم، إنه لا يُعَدّ ضمن معايير النزاهة الانتخابية في المحافل القانونية.

References:

Books:

1. Ayman Ahmed Muhammad, Corruption and Accountability in Iraq, Baghdad, Friedrich Ebert Foundation for Publishing, 2013.
2. Awad Al-Lemon, Al-Wajeez in Political Systems and Principles of Constitutional Law, Amman, Dar Wael for Publishing and Distribution, 2016.

Letters and dissertations:

1 .Ethar Abboud Kazem Al-Fatli, Administrative and Financial Corruption and its Economic and Social Effects in Selected Countries, MA Thesis (published), Karbala University, 2009.

2. Ayman Ahmed Muhammad, Political Corruption in Iraq since 2003, Master Thesis (unpublished), University of Baghdad, 2012.

Academic journals:

1. Emhamadi Zainab, Jamal Abdel Karim, Corruption in the electoral process - electoral bribery as a model, Journal of Law and Political Science, Volume 15, Issue 2, 2022.
2. Amer Abdul Latif Kazem, Jassim Meshtat, The Impact of Organizational Transparency (OT) in Reducing Administrative and Financial Corruption - An Analytical Exploratory Study of the Opinions of a Sample of Senior Administrative Leaders in Iraqi Organizations, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 17, Number 64, 2011.
3. Noha Abdel-Khaleq Ahmed, The Future Media Position on the Spread of Corruption - A Study in Light of the Rules of Public International Law, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume 10, Issue 39, 2021.
4. Yasser Ali Ibrahim, Adnan Abdel-Mir Mahdi Mahmoud, The role of civil society institutions in combating corruption in Iraq after the year (2003), Political Issues Magazine, Issue 55, 2018.
5. Kazem Abdullah Nazzal Al-Mayahi, Legislative Treatment of the Crime of Electoral Bribery in Iraqi Electoral Legislation, Journal of the University College of Heritage, Volume 1, Issue 33, 2022
6. Ammar Fadel Zayer Al-Kuraiti, The Crime of Electoral Bribery in the Iraqi Parliament Elections Law No. 9 of 2020 (comparative study), Master's thesis (published), University of Karbala, 2021.
7. Muhammad Rafi Khalaf, Electoral Crimes According to the Election Law, "A Comparative Study Between Jordanian and Iraqi Law", Master's Thesis (published), Middle East University, 2020.
8. Ghassan Al-Saad, Electoral Bribery (Concept / Types / Methods / Treatments), Journal of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Issue 36, 2011
9. Muhammad Ali Maher Al-Shawabkeh, Fayez Abdel-Qader Al-Majali, Factors Leading to Vote Buying in the Eighteenth Jordanian Parliament

Elections from the Voters' Point of View, Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 6, Issue 9, 2022.

10. Al-Aifa Salmi, Public Policy and Political Corruption, Journal of Legal and Political Sciences, Issue 17, 2018.
11. Adnan Damen Mahdi Al-Habib, Parliamentary Elections in Iraq (A fundamental analytical study), Tikrit University Journal of Law, Volume 4, Issue 1, Part 1, 2019.
12. Arianna Ibrahim Muhammad, Saad Maan Ibrahim, The Role of Digital Communication in Inciting Violence During the Early Iraqi Parliamentary Elections of 2021 - A Field Study of a Sample of Voters in Baghdad and Erbil, Journal of the College of Education for Girls, 2022.
13. Haider Abd Jassas, The Impact of the Electoral System on Political Stability in Iraq (Iraqi Parliament Elections 2021 as a Model), Journal of International Studies, Issue 91, 2022.
14. Muhammad Salih Shataib, The phenomenon of abstention from elections in the Arab countries in 2018 (Iraq as a model), Journal of Regional Studies, Issue 45, 2020.
15. Rizkar Abdel Mahmoud, The Impact of Electoral Absence on the Legitimacy of Elections, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume 13, Issue 44, 2023.
16. Somaya Daham Kazem, Ali Saadi Abdel-Zahra, Absence from the Iraqi parliamentary elections, a case study of the elections in 2018 and 2021, Tikrit Journal of Political Science, Issue 27, 2022